معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية

خدمات ابحاث الكونجرس الامريكي U.S Congressional Research Service

2 يونيو 2023. كريستوفر م. بلانشارد، منسق متخصص في شؤون الشرق الأوسط.

يدرس الكونجرس الـ118 التداعيات العالمية لحرب روسيا المستمرة ضد أوكرانيا من حيث التشريعات، ومقترحات التفويض والتخصيصات للسنة المالية 2024، والإشراف على سياسات إدارة بايدن. يقدم هذا التقرير معلومات وتحليلات حول تأثيرات الغزو الروسي لأوكرانيا والحرب التي تلت ذلك على بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، وهي منطقة ذات أهمية استراتيجية وسياسية خارجية مستمرة للكونغرس والمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة.

معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي

المحتويات

ملخص الدراسة 4

العلاقات بين روسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا 5

نظرة عامة والقضايا المحتملة للكونغرس 6

الآثار المترتبة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 7

العلاقات الأمنية والدفاعية الإقليمية 7

مصر 10

إسرائيل 10

إيـــران 12

الدبلوماسية 13

جامعة الدول العربية 13

المغرب 17

الجزائر 17

ايران 17

العقوبات والتنفيذ 18

أسواق الطاقة 20

روسيا واوبك+ 20

إيـــران 22

ليبيا 22

اوروبا 22

الجزائر 23

قطـــر 23

اسرائيل– مصر– الاتحاد الاوروبي 24

معالجة انعدام الأمن الغذائي 25
الآثار العالمية للحرب بين روسيا وأوكرانيا وردود أفعالها..... 25
التداعيات الإقليمية والتأثيرات المحددة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 26
اليمن وسوريا 28
مصر 29
تونس 29
لبنان 30
إسرائيل..... 31
المساعدات الغذائية الأمريكية..... 31
التوقعات والخيارات الممكنة للكونغرس 32
الخيارات التشريعية والرقابية للكونجرس..... 34

ملخص الدراسة

إن حرب روسيا ضد أوكرانيا لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تفرض تكاليف على سكان المنطقة وتطرح معضلات لقادتها. تؤدي الحرب الروسية الأوكرانية وآثارها الجانبية إلى تفاقم خطر عدم الاستقرار في بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الى جانب إدخال تعقيدات جديدة على بعض العلاقات الإقليمية. منذ العام 2022، كانت الآثار المالية والمجتمعية والإنسانية للحرب ملحوظة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا سيما بسبب التقلبات المتزايدة في أسواق الطاقة والسلع الغذائية. كما اتخذت حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قرارات تتعلق بالدبلوماسية، وتقديم الدعم العسكري، وإنتاج الطاقة ومشترياتها، وتنفيذ العقوبات.

الغذاء: العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي مستوردة صافية للمنتجات الغذائية والسلع الزراعية، ويعتمد العديد منها على الواردات من روسيا وأوكرانيا. لقد أدى الغزو الروسي، وفرض القيود على موانئ أوكرانيا على البحر الأسود، وهجماتها على البنية التحتية الأوكرانية، إلى تعطيل الإنتاج الغذائي والزراعي في أوكرانيا، مما ساهم في ما وصفه وزير الخارجية أنتوني بلينكن في ديسمبر/كانون الأول 2022 بأنه "أزمة واسعة النطاق لانعدام الأمن الغذائي". وقد أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومحدودية توافر الأسمدة والسلع إلى خلق تحديات اقتصادية وصحية عامة وسياسية في بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يساهم تضخم أسعار المدخلات الغذائية والزراعية في تلبية الاحتياجات الإنسانية في اليمن وسوريا ومصر ولبنان وأجزاء من العراق. وزادت إدارة بايدن المساعدات الغذائية والزراعية لبعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتضررة، بما في ذلك اليمن ولبنان وسوريا. كما أصدرت إعفاءات متعلقة بالأغذية من العقوبات الأمريكية لدعم الإمدادات إلى مناطق أخرى من العالم.

الطاقة: سعت إدارة بايدن إلى الحصول على دعم دبلوماسي ودعم سوق الطاقة من شركاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاستجابة للحرب. وقد تباينت ردود أفعال هؤلاء الشركاء، حيث أخذت الحكومات في الاعتبار مصالحها المنفصلة وأولوياتها وعلاقاتها مع روسيا والولايات المتحدة. وقد تحركت

بعض البلدان المصدرة مثل المملكة العربية السعودية للحفاظ على أسعار النفط العالمية عند مستويات مفضلة لأغراض مالية محلية، في حين واجه المستوردون مثل الأردن ومصر وتونس ضغوطا مالية واقتصادية بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وقد أدى اهتمام الإدارة بدعم بدائل لاعتماد أوروبا الغربية على واردات الغاز الروسي إلى مشاركة دبلوماسية أمريكية رفيعة المستوى مع الجزائر، إحدى أكبر منتجي الغاز. ربما تستخدم بعض الحكومات الإقليمية تنسيقها النسبي مع طلبات الولايات المتحدة أو مقاومتها لها كوسيلة ضغط في المناقشات مع الولايات المتحدة بشأن قضايا أخرى. قد يقوم الكونجرس بتقييم مدى استجابة شركاء الولايات المتحدة في المنطقة واصطفافهم واحتياجاتهم أثناء نظره في مقترحات الإدارة بشأن المساعدات الخارجية والمساعدات الدفاعية ومبيعات الأسلحة.

القضايا الأمنية: يقال إن الوجود العسكري الروسي وعمليات الشركات العسكرية الروسية الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تطورت منذ فبراير 2022. وتحد احتياجات روسيا الحربية من توافر قطع الغيار والمعدات لمستخدمي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للأنظمة العسكرية ذات الأصل الروسي. وقد عمّقت الحكومتان الروسية والإيرانية علاقاتهما الأمنية إلى ما يصفه المسؤولون الأميركيون الآن بالشراكة الدفاعية. وقد يستمر الكونجرس والإدارة في مراقبة وجود وعمليات القوات الروسية، إلى جانب آثار الحرب من الدرجة الثانية على صادرات الدفاع الروسية والعلاقات الأمنية مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

العلاقات بين روسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا

العدوان الروسي على أوكرانيا والجهود الأمريكية لتنسيق الاستجابات المتعددة الأطراف يدعوان إلى التدقيق في العلاقات الدفاعية والأمنية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع روسيا، وتعاونها الاقتصادي وفي مجال الطاقة مع موسكو، ومواقفها من العقوبات ضد أهداف روسية، وموقفها الدبلوماسي في المنطقة. قد تكون ديناميكيات مثل التنسيق المستمر لسياسة الطاقة بين بعض شركاء الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع روسيا متجذرة في تحولات أعمق في الأولويات وقد تستمر إلى ما بعد الصراع المباشر.

قد يقوم أعضاء الكونجرس بفحص العلاقات بين أهداف السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفيما يتعلق بالحرب الروسية الأوكرانية عند الإشراف على سياسة إدارة بايدن، وإشراك النظراء الأجانب، و/أو النظر في تشريعات التفويض أو المخصصات. لا تزال علاقات الولايات المتحدة مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثل إسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر متعددة الأوجه وتتميز بالسعي لتحقيق أهداف متعددة ومتنافسة في بعض الأحيان. قد يقوم الكونجرس بإشراك مسؤولي الإدارة في استراتيجيات التوفيق الأفضل بين أولويات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفيما يتعلق بالحرب الروسية الأوكرانية.

نظرة عامة والقضايا المحتملة للكونغرس

يؤثر الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير/شباط 2022 والحرب التي تلت ذلك (يشار إليها فيما بعد بالحرب الروسية الأوكرانية) على بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل مباشر وغير مباشر. تطرح الحرب أسئلة سياسية ودبلوماسية على قادة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا تزال آثارها الثانوية على العلاقات الأمنية، وأسواق الطاقة، والاستقرار الاقتصادي، والأمن الغذائي تخلف عواقب متفاوتة على السكان والحكومات في المنطقة. آثار تحدي الحرب و/أو تفيد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل مختلف؛ وتواجه البلدان ذات الدخل المنخفض والمتأثرة بالصراعات ضغوطاً إضافية، في حين أن البلدان الأكثر ثراء، بما في ذلك بعض منتجي الطاقة، تكيفت وتستفيد من ارتفاع عائدات التصدير.

قد يدرس المسؤولون الأمريكيون وأعضاء الكونجرس كيف تعمل ديناميكيات الأمن العالمي، والعلاقات الاستراتيجية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية على تشكيل ردود أفعال نظرائهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. قد يستمر الكونجرس في تقييم سياسات الحكومات الشريكة وردود أفعالها على الغزو الروسي لأوكرانيا عند النظر في العلاقات والبرامج الأمريكية مع تلك الحكومات. قد ينظر الكونجرس أيضًا فيما إذا كانت التفويضات والاعتمادات المخصصة للمساعدات الخارجية وأنشطة الدفاع للسنة

المالية 2024 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعالج الظروف الناجمة عن الحرب، بما في ذلك الحاجة إلى المساعدات الإنسانية أو مساعدات الأمن الغذائي، أو كيف يمكنها ذلك. وتمثل العقوبات الأمريكية المتعلقة بروسيا، وكيفية تنفيذ العقوبات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتأثير عليها، قضايا محتملة أخرى أمام الكونجرس. قد تخضع قرارات منتجي ومستهلكي النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتدقيق مستمر من الكونجرس في سياق القلق بشأن أسعار الوقود المحلية في الولايات المتحدة، والنمو الاقتصادي العالمي، وجهود الولايات المتحدة وحلفائها لمواصلة الضغط المالي على روسيا. قد ينظر الكونجرس أيضًا في كيفية قيام ممارسات الرقابة والأحكام التي تم تطويرها لرصد وتشكيل برامج المساعدة الأمنية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في العقود الأخيرة بإرشاد إشراف الكونجرس على توسيع المساعدة الأمريكية لأوكرانيا والدول المتضررة من الحرب الروسية الأوكرانية.

الآثار المترتبة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

العلاقات الأمنية والدفاعية الإقليمية

منذ عام 2013، كثفت روسيا مشاركتها في قطاع الأمن في الشرق الأوسط؛ ويعد التدخل العسكري لموسكو في سوريا اعتبارًا من عام 2015 فصاعدًا هو العنصر الأبرز. لقد قامت الإدارات الأمريكية المتعاقبة برفع مستوى الرد على المنافسة الإستراتيجية من كل من روسيا والصين كهدف إقليمي للولايات المتحدة. ويبدو أن المشاركة الروسية المكثفة هي نتاج جهد متواصل بذلته السلطات الروسية، بقيادة الرئيس فلاديمير بوتين، لاستعادة النشاط الاقتصادي والإصلاحي لروسيا. النفوذ العسكري والجيوسياسي في منطقة كانت تعتبر ذات يوم ساحة رئيسية للمنافسة الجيوسياسية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وتضمنت التفسيرات المحتملة الأخرى للأنشطة الروسية أ) المواءمة المتزايدة بين القدرات العسكرية الروسية وتطلعها الطويل الأمد إلى إدارة علاقات خارجية تليق بقوة عظمى؛ ب) رغبة الحكومة الروسية في تنويع العلاقات الاقتصادية في ظل العقوبات الأمريكية والأوروبية؛ ج) فرصة مناسبة من

جانب الحكومة الروسية لجذب القادة الإقليميين الذين يسعون إلى التأثير على الضغوط الأمريكية، أو، في حالة شركاء الولايات المتحدة التقليديين، الذين لديهم مخاوف بشأن موثوقية الدعم الأمريكي.

قد يكون للحرب الروسية الأوكرانية آثار على الوجود الإقليمي الروسي الموسع. في عام 2013، أنشأت روسيا سربًا بحريًا دائمًا في شرق البحر الأبيض المتوسط، مدعومًا بقاعدتها البحرية القديمة ومركزها اللوجستي في طرطوس بسوريا، وتحت القيادة العملياتية لأسطول البحر الأسود الروسي. منذ عام 2015، مكنت القوات الجوية والبرية الروسية حكومة الرئيس السوري بشار الأسد لاحتواء التمرد الذي يتحدى حكمه. في الفترة التي سبقت غزو أوكرانيا عام 2022، قامت روسيا بنقل قوات بحرية كبيرة من أساطيلها البحرية الثلاثة الأخرى عبر البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الأسود. منذ عام 2021، أعرب بعض المسؤولين الأمريكيين عن قلقهم بشأن خطط روسيا لإنشاء منشأة بحرية على ساحل البحر الأحمر السوداني.

ومع استمرار روسيا في هجماتها ضد أوكرانيا، فقد تعيد هيكلة وجودها الموسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبحسب ما ورد، أعادت القوات الروسية في سوريا تمركزها وتعزيزها بعد فبراير/شباط 2022 لتمكين إعادة الانتشار المحتمل في روسيا، مما دفع القوات المحلية الإيرانية والمدعومة من إيران والتي تدعم الأسد أيضًا إلى زيادة وجودها في سوريا وتغييره للتعويض. وفي مارس/آذار 2023، قررت القيادة المركزية الأمريكية قال قائد (القيادة المركزية الأمريكية)، الجنرال مايكل "إريك" كوريلا، إن القوات الروسية "أخذت عددًا صغيرًا من القوات [خارج سوريا]، وبعض الذخائر، لكنها ظلت بشكل عام على حالها تقريبًا". كما وصف الجنرال كوريلا "زيادة مؤخرًا في عدد القوات" السلوك غير المهني وغير الآمن للقوات الجوية الروسية في المنطقة".

زعم مسؤولون غربيون وتقارير إعلامية أن موظفي الشركة العسكرية الروسية الخاصة (PMC)، بما في ذلك مجموعة فاغنر، قد انتقلوا من سوريا والعديد من مناطق الصراع الأخرى للمشاركة في حرب روسيا في أوكرانيا. في مارس 2023، قال قائد القيادة الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم)، الجنرال مايكل لانجلي، إن المسؤولين الأمريكيين "لم يروا تحولًا" في أفراد فاغنر من أفريقيا إلى أوكرانيا. قال مسؤول دفاعي

أمريكي كبير في مايو/أيار 2022: "نحن نعلم أن مجموعة فاغنر كانت تعمل في دونباس [شرق أوكرانيا] وأنهم قاموا بتجنيدهم من أماكن مثل سوريا وليبيا وأنهم يستخدمون مقاتلين سوريين وليبيين، لكنني لا أستطيع أن أعطيك رقمًا محددًا أو مكان وجودهم بالضبط".

قد يواجه مشتري الأسلحة الروسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا آثارًا سلبية من العقوبات الأمريكية القوية وحلفائها على مبيعات الأسلحة الروسية وصناعة الدفاع الروسية والشركات العسكرية الخاصة الروسية، بما في ذلك من خلال قرارات الكونغرس. ولا تزال روسيا ثاني أكبر مصدر لأنظمة الأسلحة الرئيسية إلى المنطقة، بعد الولايات المتحدة. إن العقوبات الأمريكية وعدم قدرة روسيا على تحقيق أهدافها العسكرية في أوكرانيا حتى الآن لم تدفع شركاء الدفاع الروس، مثل الجزائر ومصر، إلى التشكيك علنًا في علاقاتهم المستمرة في مجال شراء الأسلحة أو تغييرها. أفاد مسؤولون أمريكيون أن احتياجات روسيا الدفاعية قد قيدت قدرة الجيش العراقي على الوصول إلى قطع غيار طائرات الهليكوبتر الخاصة به وأخرت الشحنات المتعلقة بالطائرات ذات الأجنحة الثابتة. في أبريل/نيسان 2023، ذكرت القيادة المركزية الأمريكية أن "الطائرات روسية الصنع في أسطول [قوات الأمن العراقية] لا تزال في حالة سيئة بسبب عدم القدرة على الحصول على قطع الغيار بسبب العقوبات المتعلقة بالحرب في أوكرانيا". قد تستمر الخسائر في أوكرانيا والاحتياجات ذات الصلة في تعقيد قدرة المصدرين الروس على تلبية أهداف الإنتاج أو الوفاء بعقود الأسلحة للمشترين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

قد يكون لأداء روسيا في الحرب وردود الولايات المتحدة على الحملة الروسية تأثيرات مختلطة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعلى علاقات المنطقة مع القوتين المتنافستين. إن أي تراجع في جاذبية روسيا أو استجابتها كشريك عسكري ومصدر للأسلحة يمكن أن يخلق فرصًا للولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، قد تؤدي الشراكات الأمنية الوثيقة بين الولايات المتحدة مع بعض حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تحفيز اهتمام إضافي بالمناقشات طويلة الأمد حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والتوازن العسكري الإقليمي.

مصر

نقدم مثالاً توضيحيًا لهذه الديناميكيات. في عام 2015، اشترت مصر العشرات من المقاتلات متعددة المهام من طراز ميج 29 من روسيا. بعد ثلاث سنوات، ظهرت تقارير عن خطط مصرية لشراء طائرة مقاتلة روسية متعددة المهام من طراز سوخوي سو-35، وهي خطوة كان من الممكن أن تؤدي إلى فرض عقوبات أمريكية تستهدف روسيا بموجب قانون مكافحة النفوذ الروسي في أوروبا وأوراسيا لعام 2017 (CRIEEA، العنوان الثاني). من القانون 115-44، قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات - والمشار إليه فيما بعد بـ (CAATSA). تشير التقارير اللاحقة إلى أنه بسبب الضغط الأمريكي جزئيًا، ألغت مصر عقد Su-35؛ ويبدو أن روسيا الآن تقدم هذه الطائرات لإيران كجزء من ترتيب أوسع للتعاون العسكري. وقد يزن الكونجرس قيمة السعي للحصول على تعهد مصري بإلغاء شراء الطائرات الروسية مقابل القدرة على شراء طائرات أمريكية مقابل القلق المستمر بشأن الفقراء في مصر وسجل حقوق الانسان.

إسرائيل

يبدو أن القادة في إسرائيل يوائمون أساليبهم في التعامل مع الحرب الروسية الأوكرانية بعناية. قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في مقابلة مع شبكة سي إن إن في يناير/كانون الثاني 2023، إنه على الرغم من أن إسرائيل تعارض الغزو الروسي لأوكرانيا وتوفر لأوكرانيا الدعم الإنساني، إلا أن إسرائيل تسعى إلى التنسيق مع روسيا حتى تتمكن من التمتع بحرية العمل في الجو لإضعاف القوات المدعومة من إيران.

في سوريا، يمكن أن يؤثر الوجود العسكري الروسي وقدرات الدفاع الجوي في سوريا على قدرة إسرائيل على شن غارات جوية هناك، لكن يقال إن روسيا امتنعت بشكل عام عن السعي لإحباط مثل هذه الغارات الجوية عبر آلية تفادي التصادم مع إسرائيل. وتستهدف إسرائيل بانتظام الأفراد والمعدات الإيرانية في سوريا، بما في ذلك تلك المتعلقة بنقل الذخائر أو تكنولوجيا الأسلحة الدقيقة إلى حزب الله في لبنان. في مايو 2022، ورد أن نظام دفاع جوي روسي الأصل من طراز S-300 في سوريا أطلق النار على

طائرات إسرائيلية للمرة الأولى، مما أثار تساؤلات حول حالة عدم التصادم في المجال الجوي الإسرائيلي الروسي.

وعلى الرغم من مناشدات المسؤولين الأمريكيين والأوكرانيين، فقد أظهرت إسرائيل ترددًا في تقديم مساعدة فتاكة لأوكرانيا. اعتبارًا من مايو 2022، أرسلت إسرائيل بعض معدات الحماية إلى قوات الإنقاذ والمنظمات المدنية الأوكرانية.

بمجرد أن بدأت روسيا في استخدام طائرات بدون طيار إيرانية الصنع في أوكرانيا خلال النصف الثاني من عام 2022، عرضت إسرائيل مساعدة أوكرانيا على تطوير نظام إنذار مبكر لمدنييها وبدأت أيضًا في تبادل المعلومات الاستخبارية الأساسية مع أوكرانيا بهدف مساعدة قواتها على مواجهة هجمات الطائرات بدون طيار. في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أفادت إحدى وسائل الإعلام أن إسرائيل قامت بتمويل شراء "مواد استراتيجية" من قبل أحد أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والذي قام بعد ذلك بنقل المواد إلى أوكرانيا لاستخدامها. وفقًا لأحد المحللين الإسرائيليين، فإن المساعدات العسكرية الإيرانية لروسيا تثير قلق إسرائيل لأن استخدام روسيا للصواريخ والطائرات بدون طيار الإيرانية يمكن أن يساعد إيران على تعلم كيفية تحسين هذه الأسلحة أو تكييفها لاستخدامها في المستقبل ضد إسرائيل.

وفي عامي 2022 و2023، أفادت التقارير أن الولايات المتحدة سحبت 300 ألف قذيفة مدفعية عيار 155 ملم من مخزون احتياطي الحرب للحلفاء (WRSA) في إسرائيل لإرسالها إلى أوكرانيا. وفقًا لتقارير متعددة، استجاب المسؤولون الإسرائيليون لطلب البنتاغون لتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة، ولأنها، وفقًا لأحد المسؤولين الإسرائيليين، "إنها ذخيرتهم ولا يحتاجون حقًا إلى إذن منا لأخذها".

وفي أوائل عام 2023، ورد أن إسرائيل وافقت على تراخيص تصدير لاحتمال بيع أنظمة تشويش مضادة للطائرات بدون طيار يمكن أن تساعد أوكرانيا في إسقاط الطائرات بدون طيار الروسية. وبحسب ما ورد زعم المسؤولون الإسرائيليون أن هذه الخطوة لا تغير سياسة إسرائيل ضد تقديم المساعدة الفتاكة لأن الأنظمة دفاعية ولا تستهدف الجنود الروس. وبينما يبدو المسؤولون الأوكرانيون مهتمين بالأنظمة، إلا أنهم ينظرون إليها على أنها أقل أهمية من أنظمة الدفاع الجوي التي يمكنها مواجهة الصواريخ الباليستية.

في مايو 2023، قال سفير أوكرانيا لدى إسرائيل إن أوكرانيا بدأت اختبار نظام إسرائيلي للكشف عن الصواريخ المضادة للصواريخ لتمديد فترات التحذير.

إيـــران

ربما لم تكن هناك علاقة ثنائية إقليمية تأثرت بشكل أكبر بالغزو الروسي لأوكرانيا من تلك بين روسيا وجمهورية إيران الإسلامية. وقد عمّقت الحكومتان الروسية والإيرانية علاقاتهما الأمنية إلى حد كبير في سياق الحرب، حيث وصف المسؤولون الأمريكيون إيران بأنها "الداعم العسكري الأكبر" لروسيا، ووصفوا علاقتهم بأنها "شراكة دفاعية كاملة". في مايو 2023، قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي جون كيربي: "تعرض روسيا تعاونًا دفاعيًا غير مسبوق على إيران"، وأنه بالإضافة إلى طائرات Su-35، تسعى إيران إلى الحصول على "مروحيات هجومية ورادارات وطائرات تدريب قتالية من طراز Yak-130". من روسيا.

بدأت المؤشرات على أن روسيا وإيران تعملان على تعميق العلاقات الأمنية في صيف عام 2022، عندما ذكرت وسائل الإعلام، بعد أسابيع من زيارة الرئيس بوتين لطهران، أن إيران بدأت في نقل "مئات" الطائرات بدون طيار إلى روسيا. وذكر المسؤولون الإيرانيون أيضًا أن إيران ستزود روسيا بصواريخ باليستية أرض-أرض قصيرة المدى. ووفقاً لتقارير صحفية نقلاً عن مسؤولين أجانب ومسؤولين لم يتم تحديدهم حسب الجنسية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أفادت التقارير أن البلدين وضعا اللمسات النهائية على صفقة لتصنيع طائرات إيرانية بدون طيار بشكل مشترك في روسيا؛ وفي يناير/كانون الثاني 2023، ورد أن المسؤولين الإيرانيين سافروا إلى روسيا لزيارة موقع المصنع المخطط له، والذي يمكن أن ينتج أكثر من 6000 طائرة بدون طيار إيرانية المنشأ لروسيا. ونشرت روسيا طائرات بدون طيار إيرانية الأصل ضد مجموعة متنوعة من الأهداف في أوكرانيا. وبحسب ما ورد قدمت إيران أيضًا المدفعية والذخائر إلى روسيا. وفرضت إدارة بايدن عقوبات على عدد من الكيانات المسؤولة عن نقل الأسلحة الإيرانية إلى روسيا. ووفقاً لأحد التقارير الإعلامية، فإن المسؤولين الأميركيين والأوروبيين "يعترفون بأنه لا توجد سبل واقعية لوقف تدفق البضائع العسكرية الإيرانية إلى روسيا".

وفي مقابل الطائرات بدون طيار التي قدمتها إيران، أفادت التقارير أن روسيا نقلت العديد من "قدرات المراقبة الرقمية" إلى إيران، بالإضافة إلى مواد أمريكية الأصل تم الاستيلاء عليها في أوكرانيا، بما في ذلك الأنظمة المضادة للدبابات والطائرات. وقد تشتري إيران أيضًا طائرات مقاتلة روسية من طراز Su-35، وهو ما قد يمثل أهم ترقية لقدرات إيران الجوية منذ عدة عقود؛ وفي شهادة أدلى بها في مارس/آذار 2023، قال قائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال كوريلا عن نقل طائرات Su-35: "نعتقد أن ذلك سيحدث في وقت ما من هذا العام". وقد دعا بعض أعضاء الكونجرس الإدارة إلى فرض عقوبات بموجب المادة 231 من قانون مكافحة أعداء أمريكا. ردا على مثل هذه الصفقة.

تختلف تفسيرات تعزيز العلاقات الأمنية بين روسيا وإيران، لكن العديد من المراقبين يصفون العلاقة بأنها علاقة مصلحة، مدفوعة بالمعارضة المشتركة للولايات المتحدة أكثر من المواءمة الأعمق للمصالح الاستراتيجية. تتمتع روسيا وإيران بتاريخ طويل من عدم الثقة المتبادلة، والتنافس، والعداء، ولكن يبدو أن كراهيتهما تجاه الولايات المتحدة وعزلتهما عنها أجبرتهما على البحث عن علاقات أوثق. وعلى حد تعبير أحد المحللين: "طالما أن الغرب يعتمد على حملة الضغط ضد روسيا وإيران، فمن المرجح أن تسعى موسكو وطهران إلى تحقيق المزيد من التكامل كرد فعل جماعي".

الدبلوماسية

تبنت حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مواقف دبلوماسية متباينة تجاه الغزو الروسي لأوكرانيا والحرب المستمرة. وكما هو الحال في مناطق أخرى، قد تشارك حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الفردية مخاوف الولايات المتحدة وحلفائها بشأن الحفاظ على المعايير الدولية ضد العدوان، ولكنها قد تقبل أيضًا المنطق الروسي المعلن بشأن التهديدات الأمنية المحتملة من أوكرانيا و/أو قد تسعى إلى الحفاظ على صلاحياتها الدفاعية أو الحفاظ على العلاقات مع موسكو.

جامعة الدول العربية

دعا بيان للجامعة العربية صدر في 28 فبراير/شباط 2022 إلى الحوار للحفاظ على الأمن وإنهاء القتال

ولم يدين الغزو الروسي. وعرضت الجامعة العربية بعد ذلك التوسط بين أوكرانيا وروسيا وأرسلت وفداً إلى موسكو وبولندا للتشاور في أبريل/نيسان 2022. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2022، أكد البيان الختامي لقمة الجامعة العربية التزام أعضاء الجامعة

"إلى مبادئ عدم الانحياز والموقف العربي المشترك تجاه الحرب في أوكرانيا، والذي يقوم على رفض استخدام القوة وتبني الحلول السلمية من خلال الالتزام الفعال لفريق الاتصال الوزاري التابع لجامعة الدول العربية بقرارات مجلس الأمن الدولي. الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سياسي للأزمة بما يتوافق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويأخذ في الاعتبار المخاوف الأمنية لأصحاب المصلحة، مع رفض تسييس المنظمات الدولية".

وقد دعا مسؤولو دول الخليج إلى الحوار لحل الحرب واتبعوا استراتيجيات مشاركة مختلفة مع نظرائهم الروس والأوكرانيين. زار رئيس الإمارات العربية المتحدة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان موسكو في أكتوبر 2022 وعرض الدعم المستمر للوساطة، بينما في سبتمبر 2022، ورد أن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان تفاوض بشأن إطلاق روسيا سراح المقاتلين الأجانب الذين تم أسرهم في أوكرانيا، بما في ذلك المواطنين الأمريكيين. ظلت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة متحالفتين مع روسيا بشأن قرارات إنتاج النفط تحت رعاية مجموعة أوبك+، بينما تجني عائدات معززة من الزيادات في أسعار النفط التي تعزى جزئياً إلى الحرب. كما ساهمت هذه الدول ودول الخليج الأخرى في الجهود الإنسانية لدعم الأوكرانيين من خلال توصيل البضائع والمساهمات المالية.

ومن بين الدول العربية، كانت سوريا فقط هي التي صوتت مع روسيا بشكل ثابت في هيئات الأمم المتحدة. وقد صوت آخرون ضد روسيا، أو امتنعوا عن التصويت، أو اختاروا عدم التصويت على مسائل مختلفة. وامتنعت الإمارات، أثناء توليها رئاسة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في فبراير/شباط 2022، عن التصويت في المجلس في ذلك الشهر على عقد جلسة طارئة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمعالجة الوضع في أوكرانيا. وصوتت الإمارات العربية المتحدة في وقت لاحق لصالح إدانة العدوان الروسي، لكنها انضمت إلى المملكة العربية السعودية والعديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا الأخرى في الامتناع عن التصويت على تعليق مشاركة روسيا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

ورسميا، شددت مصر على ضرورة التوصل إلى حل سياسي لإنهاء الصراع العسكري في أوكرانيا "بما يلبي مصالح جميع الأطراف". وبعيدًا عن موقفها الرسمي، واصلت مصر الحفاظ على علاقتها مع روسيا. وتعتمد مصر بشكل كبير على واردات الحبوب الروسية، والزيارات السياحية، والتعاون النووي، ومبيعات الأسلحة. وفي مارس 2023، استضافت مصر كبار المسؤولين الروس لإجراء محادثات حول تعزيز التعاون النووي المدني وشراء الحبوب المصرية. وشارك الرئيس المصري السيسي في مايو 2023 في وفد وساطة من القادة الأفارقة إلى روسيا وأوكرانيا.

العلاقات المصرية الروسية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى

منذ وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى السلطة في عام 2014، عزز علاقة مصر مع روسيا. ولجأ الرئيس السيسي إلى روسيا خلال إدارة أوباما، عندما أصبحت العلاقات الأمريكية المصرية أكثر توتراً. وقامت مصر وروسيا بتعميق علاقاتهما بعدد من الطرق، بما في ذلك من خلال صفقات الأسلحة والتدريبات العسكرية المشتركة. ولتعزيز الدعم الروسي للقوى السياسية في شرق ليبيا، أفادت التقارير أن مصر وروسيا أبرمتا اتفاقية قواعد تسمح بالوصول المتبادل إلى المطارات والمجال الجوي. بالإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير أن مصر وروسيا قامتا بتوسيع تعاونهما في مجال الطاقة النووية. وفي عام 2015، توصلت مصر إلى اتفاق مع شركة الطاقة الروسية الحكومية روساتوم لبناء محطة للطاقة النووية بقدرة 4800 ميجاوات في مدينة الضبعة المصرية الساحلية على البحر الأبيض المتوسط، على بعد 80 ميلاً شمال غرب القاهرة. بدأت جهود البناء في منتصف عام 2022.

هناك أسباب مختلفة يمكن أن تفسر سبب تحسن العلاقات المصرية الروسية في عهد الرئيس السيسي، ولا يمكن لأي منها أن يستبعد الآخر. فمن ناحية، يبدو أن الرئيس السيسي قد قرر أن مصالح الأمن القومي المصري تتحقق على أفضل وجه من خلال تنافس القوى العالمية لصالح مصر. وباعتبارها دولة ذات دخل متوسط منخفض وتعاني من ارتفاع معدلات الفقر نسبياً، وجيشها الذي يعتمد على مظهر القوة للردع، تسعى مصر إلى تحقيق كفاءة التكلفة لمكتسباتها العسكرية. وربما يُنظر إلى جزء من إعادة توازن سياستها الخارجية في مصر على أنه سعي لتأمين المعدات العسكرية الأكثر تقدمًا بشروط التمويل الأكثر سخاءً المتاحة. لجأت مصر إلى روسيا وفرنسا للحصول على مشتريات للقوات البحرية والجوية (بما في ذلك مقاتلات الجيل الرابع، مثل رافال من فرنسا)، مع استخدام المساعدة الأمريكية للحفاظ على مخزونها الحالي من العتاد الأمريكي.

وقد أدانت إسرائيل علناً الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022 من خلال البيانات والتصويتات في المحافل الدولية، بينما تسعى إلى الحفاظ على علاقات ثنائية بناءة مع روسيا. وقال وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين في يناير/كانون الثاني 2023 إن إسرائيل "ستتحدث أقل" عن الحرب. ومع ذلك، في فبراير، زار كوهين أوكرانيا وتعهد بتقديم دعم إسرائيلي لا لبس فيه لسيادتها وسلامة أراضيها، بينما ناقش أيضًا التعاون مع أوكرانيا ضد إيران، ووعد بمبلغ 200 مليون دولار على شكل ضمانات قروض لمنشآت الرعاية الصحية في أوكرانيا. وبعد أسبوع، صوتت إسرائيل لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/ES-11/6، الذي كرر مطالبة روسيا بسحب قواتها العسكرية من أوكرانيا ودعا إلى وقف الأعمال العدائية. وكما ذكر أعلاه، يبدو أن الحكومة الإسرائيلية لا تزال غير راغبة في تقديم مساعدة عسكرية فتاكة لأوكرانيا، ولكنها سعت إلى ترخيص نقل بعض المعدات الدفاعية. في هذه الأثناء، بالإضافة إلى توفير وسائل مختلفة للدعم السياسي والإغاثة الإنسانية، سمحت إسرائيل لنحو 50 ألف لاجئ أوكراني بدخول إسرائيل، ولا يزال حوالي 14 ألف منهم في البلاد اعتبارًا من مارس 2023. وتصاعدت التوترات الدبلوماسية بين إسرائيل وروسيا في مايو 2022. بسبب تعليقات المسؤولين الروس التي أشارت إلى أن إسرائيل تدعم النازيين الجدد في أوكرانيا، على الرغم من أن قادة البلدين بدا في وقت لاحق أنهم تجاوزوا الجدل.

الإجراءات الروسية تجاه الوكالة اليهودية لإسرائيل

في يوليو 2022، أشارت وزارة العدل الروسية إلى إسرائيل بأنها تسعى إلى إغلاق الفرع الروسي للوكالة اليهودية لإسرائيل، وهو كيان له فروع في جميع أنحاء العالم لتسهيل الهجرة إلى إسرائيل وإدارة برامج التعليم الثقافي واللغوي بالتنسيق مع إسرائيل. . وزعمت روسيا أن الوكالة انتهكت قوانين الخصوصية من خلال تخزين معلومات شخصية حول المتقدمين للهجرة، لكن العديد من الإسرائيليين يشتبهون في أن المخاوف الروسية بشأن السياسة الإسرائيلية بشأن أوكرانيا وربما سوريا والقدس ربما تكون الدافع وراء الإجراء القانوني المعلق. اعتبارًا من أوائل عام 2023، أفادت التقارير أن الوكالة قامت بتجميد معظم الأنشطة المتعلقة بتعزيز الهجرة اليهودية إلى إسرائيل من دول الاتحاد السوفيتي السابق (باستثناء أوكرانيا).

المغرب

وبينما أعرب المغرب عن دعمه، من حيث المبدأ، لسلامة أراضي أوكرانيا، ومعارضته لاستخدام القوة لتسوية النزاعات الدولية، لكنه رفض حتى منتصف عام 2022 المشاركة في بعض عمليات التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرارات التي تدين الغزو الروسي لأوكرانيا وتعليق عضوية روسيا في الاتحاد الأوروبي. مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. في أكتوبر/تشرين الأول 2022 ومرة أخرى في فبراير/شباط 2023، صوت المغرب بنعم على القرارات التي تنتقد روسيا، وفي يناير/كانون الثاني 2023، وصفت التقارير قرار المغرب بتزويد أوكرانيا بـ 20 دبابة T-72 مُجددة. وقد يعكس نهج المغرب المتطور الرغبة في تحقيق التوازن بين العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع روسيا وأوروبا والولايات المتحدة؛ اعتماد المغرب على صادرات الفحم والقمح الروسية؛ و/أو مخاوف بشأن التداعيات المحتملة لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن منطقة الصحراء الغربية المتنازع عليها، والتي يطالب بها المغرب.

الجزائر

تتمتع الجزائر بعلاقات تاريخية ودفاعية وثيقة مع روسيا، في حين تؤكد سياستها الخارجية على الاستقلال والسيادة، بما في ذلك معارضة التدخلات العسكرية الأجنبية الأحادية الجانب. واصلت الجزائر الامتناع عن التصويت على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تدين الغزو الروسي وصوتت ضد القرار الذي يعلق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

ايران

دعمت البيانات الرسمية للحكومة الإيرانية (وتصويت إيران في الأمم المتحدة) روسيا، بما في ذلك من خلال إلقاء اللوم على الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في الصراع. ويعكس هذا الدعم العلاقات الثنائية الوثيقة بين روسيا وإيران، على الرغم من أن بعض الشخصيات داخل النظام السياسي الإيراني الذي يخضع لرقابة مشددة، يشعرون بالقلق من التحالف الإيراني الكامل مع روسيا. وتستمر التوترات الثنائية بين إيران وأوكرانيا أيضًا بسبب إسقاط إيران لطائرة مدنية أوكرانية عام 2020.

وكانت روسيا جزءًا من مفاوضات متعددة الأطراف غير مباشرة حول العودة المتبادلة بين الولايات المتحدة وإيران إلى الامتثال للاتفاق النووي الإيراني لعام 2015 (خطة العمل الشاملة المشتركة، أو JCPOA). اعتبارًا من مايو 2023، تبدو تلك المفاوضات متوقفة، ويؤكد المسؤولون الأمريكيون أن خطة العمل الشاملة المشتركة "ليست مدرجة على جدول الأعمال" نظرًا للتحول في تركيز الولايات المتحدة منذ خريف 2022 نحو تزويد إيران بالأسلحة لروسيا، فضلاً عن القمع العنيف للاحتجاجات الشعبية. وفي سياق العلاقات الوثيقة بين إيران وروسيا منذ الغزو الروسي لأوكرانيا، تستطيع روسيا أيضاً أن تقدم بعض الدعم للبرنامج النووي الإيراني. وبحسب ما ورد طلبت إيران دعماً مادياً لأنشطتها النووية من روسيا، على الرغم من أنه من المرجح أن تقدم روسيا الدعم الدبلوماسي (من خلال دعم إيران في الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية).

العقوبات والتنفيذ

لم تفرض معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عقوبات اقتصادية خاصة بها على الحكومة الروسية أو قادة الأعمال الروس. أثارت قرارات إنتاج النفط وشرائه التي اتخذتها بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، تدقيقًا وانتقادًا من المراقبين الذين يؤكدون أن تخفيضات إنتاج النفط وتخزين وشراء النفط والمنتجات النفطية الروسية توفر دعمًا ماليًا يساعد في دعم الاقتصاد الروسي. المجهود الحربي الروسي ويخفف من تأثير العقوبات التي تفرضها الدول الأخرى.

كما خضعت الإمارات العربية المتحدة أيضًا لاهتمام رسمي أمريكي وأوروبي بسبب نقل البضائع الخاضعة للعقوبات مثل الإلكترونيات والطائرات بدون طيار إلى روسيا، وبسبب التدفقات المالية التي تشمل مواطنين وكيانات روسية. في مارس/آذار 2023، وصف مسؤول في وزارة الخزانة الأمريكية الإمارات العربية المتحدة بأنها "دولة مثيرة للقلق"، وقال: "نشعر بالقلق من أنه في الفترة بين يوليو/تموز ونوفمبر/تشرين الثاني من عام 2022، قامت الشركات الإماراتية بتصدير ما تزيد قيمته عن 18 مليون دولار من البضائع

إلى كيانات روسية مدرجة على قائمة الولايات المتحدة. وأيضًا، في الفترة ما بين يونيو ونوفمبر من عام 2022، صدرت الشركات الإماراتية ما قيمته أكثر من 5 ملايين دولار من السلع الأمريكية المنشأ الخاضعة لرقابة التصدير الأمريكية إلى روسيا، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أجهزة أشباه الموصلات، والتي يمكن استخدام بعضها في ساحة المعركة. يقول المسؤولون الإماراتيون إنهم يدركون "الدور الحاسم الذي تلعبه البلاد في الحفاظ على سلامة النظام المالي العالمي" ولديهم "عمليات واضحة وقوية للتعامل مع الكيانات الخاضعة للعقوبات". وفي مارس 2023، ألغت الإمارات العربية المتحدة رخصة التشغيل لبنك MTS الروسي الخاضع للعقوبات الأمريكية.

وبحسب ما ورد، التقت الحكومة الإيرانية، التي تخضع لعقوبات أمريكية مباشرة وثانوية شاملة لعقود من الزمن، مع الحكومة الروسية للتعاون في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في التهرب من العقوبات الأمريكية والأوروبية. وتكهن بعض المراقبين بأنه كجزء من هذا التعاون، قد تتقاسم الحكومة الإيرانية مع موسكو بعض تقنيات التهرب من العقوبات، بما في ذلك استخدام الشركات الواجهة ومكاتب الصرافة لنقل الأموال واستخدام التحويلات من سفينة إلى سفينة والمزج لإخفاء مصدر النفط الإيراني. تحولت بعض السفن الإيرانية التي شاركت سابقًا في تصدير النفط الإيراني بشكل غير قانوني، في أوائل عام 2023 إلى حمل النفط الروسي، وفقًا لتقرير إعلامي.

وبشكل أكثر صراحة، قال مسؤول إيراني في يناير/كانون الثاني 2023 إن البلدين ربطا أنظمتهما المصرفية من خلال نظام البنك المركزي الروسي لنقل الرسائل المالية (SPFS)، والذي طورته روسيا كبديل لنظام المراسلة المالية الدولي SWIFT القائم في الغرب. كما ناقش المسؤولون الإيرانيون والروس وأحرزوا بعض التقدم في تطوير ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب المخطط له منذ فترة طويلة، والذي من شأنه أن يوفر لروسيا إمكانية الوصول إلى الأسواق في جنوب وشرق آسيا عبر الموانئ الإيرانية، وهي طرق تتجاوز أوروبا.

في إحاطة إعلامية في ديسمبر/كانون الأول 2022، قال مسؤول وزارة الخارجية جيمس أوبراين عن زيادة التجارة بين روسيا وإيران عبر بحر قزوين: "نحن قلقون بشأن أي نوع من الجهود لمساعدة روسيا على

التهرب من العقوبات....، لذا نحن نراقب بعناية، سواء هذا الطريق أو الاتصال الإيراني الروسي. بشكل عام بينما نمضي قدمًا.

أسواق الطاقة

روسيا واوبك+

أدى مكانة روسيا البارزة في أسواق النفط والغاز الطبيعي الدولية إلى حالة من عدم اليقين في أعقاب غزوها لأوكرانيا، مع خضوع تدفقات ومعاملات تجارة الطاقة الحالية لتدقيق جديد. ومع الارتفاع الحاد في أسعار السلعتين في الأشهر التي سبقت الغزو وبعده، سعت إدارة بايدن إلى تعاون أكبر مع بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في زيادة إمدادات النفط والغاز الطبيعي العالمية. وبينما تراجعت أسعار النفط العالمية – اعتبارًا من مايو 2023 – من أعلى مستوياتها بعد الغزو، فإن عدم اليقين فيما يتعلق بآفاق العرض والطلب على النفط يخلق احتمال تقلب الأسعار. تجاوزت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا وآسيا أعلى مستوياتها التاريخية، لكنها انخفضت في عام 2023 إلى معدلات أكثر طبيعية. تشكل قرارات روسيا ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نقطة محورية في المناقشات العالمية المتعلقة بالطاقة.

روسيا وعدة دول أخرى هي أطراف في اتفاقية إنتاج النفط مع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) تضم أوبك العديد من منتجي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكن ليس جميعهم. استمرت روسيا وأعضاء أوبك وبعض الدول الأخرى – المعروفة مجتمعة باسم أوبك+، حتى مايو 2022 مع الزيادات التدريجية في إنتاج النفط المخطط لها والتي تم الاتفاق عليها مبدئيًا في أبريل 2020، على الرغم من أن العديد من الأعضاء كانوا ينتجون أقل من مستويات حصتهم في أوبك+. وفي يونيو/حزيران 2022، اتفق أعضاء أوبك+ على رفع الحجم المستهدف لزيادات الإنتاج المخطط لها لشهري يوليو/تموز وأغسطس/آب، بما في ذلك توسيع حصة إنتاج روسيا بموجب الاتفاق. وفي أكتوبر 2022، أعلنت أوبك+ أن أعضائها سيخفضون أهداف إنتاج النفط بمقدار 2 مليون برميل يوميًا، مما أثار انتقادات المسؤولين الأمريكيين الذين قالوا إن ذلك "سيزيد الإيرادات الروسية ويقلل من فعالية العقوبات". وانخفضت

الأسعار في أعقاب القرار في ظل انخفاض النمو الاقتصادي وتوقعات الطلب.

وتتركز الطاقة الإنتاجية الفائضة من النفط الخام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعالم بشكل عام في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وبحسب ما ورد رفض المسؤولون في هذه البلدان بعض الطلبات المقدمة من المسؤولين الأمريكيين في عام 2022 للمشاركة في مناقشات حول زيادة الإنتاج بسرعة أكبر، وعمل كلا البلدين جنبًا إلى جنب مع المنتجين الرئيسيين الآخرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل الكويت والعراق لخفض إنتاج النفط تحت رعاية مجموعة أوبك+ في عام 2022. النصف الأخير من عام 2022 وسط مخاوف بشأن توقعات انخفاض النمو الاقتصادي العالمي وانخفاض الطلب على الطاقة في عام 2023. ودعا المسؤولون السعوديون إلى توسيع الاستثمار العالمي في الإنتاج لتخفيف ما يقولون إنها قيود نظامية تساهم في ارتفاع الأسعار وتقييد الطاقة الفائضة في حالات الطوارئ.

في أبريل 2023، أعلن مسؤولون من المملكة العربية السعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان والجابون وروسيا عن خفض آخر في الإنتاج من جانب واحد بمقدار 1.6 مليون برميل يوميًا حتى نهاية عام 2023 في محاولة للحفاظ على أسعار النفط عند المستويات الحالية، والتي تجاوزت مستويات ما قبل فبراير 2022. ويفترض المحللون أن المملكة العربية السعودية ومنتجي النفط الآخرين سيواصلون العمل لدعم أسعار النفط في ضوء انخفاض توقعات النمو، وضغوط أسعار الفائدة، والتضخم في أسعار واردات السلع والخدمات. نقلت تقارير إعلامية في أبريل/نيسان 2023 عن مسؤولين تنفيذيين ومحللين في صناعة النفط قولهم إن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تستوردان منتجات النفط الروسية بأسعار مخفضة للاستهلاك الداخلي وتكرير وتصدير النفط المنتج محليًا بعلاوات أعلى، مما يزيد من إيراداتهما، ولكنه يوفر أيضًا سوقًا (و الإيرادات) لروسيا. وزاد تخزين وتجارة النفط الروسي عبر إمارة الفجيرة في الإمارات. تعكس مبادرة مجموعة السبع + أستراليا لوضع حد أقصى لأسعار النفط الروسي المنقول بحراً نية المشاركين في الحد من التجارة في النفط والمنتجات النفطية الروسية، وليس القضاء عليها.

إيـــــران

هناك بعض المؤشرات على أن روسيا وإيران، اللتين تمتلكان أول وثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم، ربما تزيدان من تعاونهما في قضايا الطاقة بالتوازي مع علاقاتهما الدفاعية العميقة. وفي يوليو 2022، وقعت شركة النفط الوطنية الإيرانية مذكرة تفاهم بقيمة 40 مليار دولار مع شركة الطاقة الروسية المملوكة للدولة غازبروم لتطوير حقول النفط والغاز في إيران. وفي حين يبدو أن الاتفاق يؤكد الهدف المشترك بين روسيا وإيران المتمثل في توجيه اقتصاداتهما نحو آسيا، فمن غير الواضح ما إذا كانت روسيا تمتلك الموارد أو المصلحة الاستراتيجية في تطوير قدرات تصدير الغاز الطبيعي الإيراني، والتي لا تزال محدودة للغاية. تاريخياً، كانت إيران، على الرغم من كونها صاحبة ثاني أكبر احتياطي في العالم، مصدراً رئيسياً للغاز الطبيعي، في المقام الأول إلى تركيا والعراق، في حين تستورد بعض الغاز الطبيعي من تركمانستان. وفيما يتعلق بالنفط، أفادت التقارير أن المسؤولين الإيرانيين أعربوا عن تفاؤلهم بشأن صادرات إيران في ضوء الحرب في أوكرانيا، لكن تأثير الحرب على إنتاج النفط الإيراني وحجم صادراته يبدو محدودا، خاصة بالمقارنة مع الآثار المحتملة لاتفاق نووي يجري إحياؤه.

ليبيا

أدى الخلاف في ليبيا إلى تعطيل إنتاج النفط هناك في عام 2022، حتى مع زيادة عدم اليقين بشأن الصادرات الروسية وعوامل السوق الأخرى من الأهمية المحتملة للاستقرار في ليبيا بالنسبة لأسواق الطاقة. واستقر الإنتاج والصادرات في عام 2023، لكنها تظل عرضة للانقطاع المحتمل لأسباب سياسية.

اوروبا

وفي حين قامت بعض الدول الأوروبية بإشراك منتجي الغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحثاً عن إمدادات بديلة، فإن مرونة أوروبا فيما يتعلق بإمدادات الغاز الطبيعي محدودة لأن معظم صادرات الغاز الروسية إلى أوروبا، أكبر سوق لها، تتم عبر خطوط الأنابيب. بعض خطوط الأنابيب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقيدة بنقطة هبوطها في أوروبا. يمكن أن يؤدي إنشاء محطات

استيراد جديدة للغاز الطبيعي المسال، بما في ذلك محطات التخزين وإعادة التغويز العائمة (FSRUs)، وخطوط الأنابيب المرتبطة بها – إلى جانب توافر الإمدادات البديلة للعقود – إلى زيادة مرونة الدول الأوروبية بمرور الوقت، لكن الخيارات الحالية تظل محدودة ومكلفة.

الجزائر

اجتذبت الجزائر، وهي بالفعل ثالث أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي، مشاركة متزايدة من صانعي السياسة الأمريكيين منذ أوائل عام 2022. ووافقت الجزائر على زيادة الإمدادات إلى إيطاليا عبر خط أنابيب ترانسميد، لكن الصادرات إلى إسبانيا عبر خط أنابيب ميدغاز تقلبت منذ منتصف عام 2022. وسط توترات دبلوماسية بشأن موقف إسبانيا من إقليم الصحراء الغربية المتنازع عليه. على الرغم من رغبة الجزائر الواضحة في توسيع صادرات الغاز بشكل عام (وبالتالي جني مكاسب مالية غير متوقعة من ارتفاع أسعار الطاقة العالمية)، فقد حدت عدة عوامل من قدرة الجزائر على القيام بذلك على المدى القصير، بما في ذلك قيود الإنتاج، وبيئة الأعمال الصعبة لشركات الطاقة، وارتفاع الطلب المحلي. اتفقت إسبانيا، التي تتمتع بأكبر قدرة على استيراد الغاز الطبيعي المسال مقارنة بأي دولة في الاتحاد الأوروبي، وفرنسا على زيادة تدفقات خطوط الأنابيب إلى أعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين.

قطـــــر

أعلنت قطر التي تمتلك ثالث أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم، عن خطط لتوسيع إنتاجها من الغاز وصادراتها من الغاز الطبيعي المسال في السنوات المقبلة، وناقشت اتفاقيات شراء جديدة طويلة الأجل مع الأوروبيين. وقال المسؤولون القطريون إنهم لن يحولوا إلى أوروبا الغاز الذي تم التعاقد عليه بالفعل لتسليمه إلى آسيا، مؤكدين أن "قطر ملتزمة تمامًا بقدسية العقود". وقد تتمتع الكيانات التي تشتري الغاز القطري بسلطة تقديرية لتحويل الغاز إلى أوروبا، وهو ما لم يقل المسؤولون القطريون أنهم يعارضونه. وشدد مسؤولو الطاقة القطريون على أنه لا يمكن لأي مجموعة من كبار مصدري الغاز توريد ما يكفي من الغاز الطبيعي إلى أوروبا، في غضون مهلة قصيرة، للتعويض الكامل عن انقطاع إمدادات الغاز من روسيا. وحذر وزير الطاقة القطري في أكتوبر 2022 من أنه في حين أن تخزين الغاز الأوروبي قد يكون

كافيا حتى أوائل عام 2023، فإن الدول الأوروبية قد تواجه تحديات كبيرة بعد ذلك في تجديد المخزونات وتوفير الغاز للاستخدام الحالي حتى يتم توفير المزيد من الإمدادات العالمية. وفي يناير 2023، أعلنت قطر أنها ستحل محل شركة روسية في مشروع مشترك للتنقيب عن الغاز الطبيعي في المياه اللبنانية بالشراكة مع شركة إيني الإيطالية وتوتال إنيرجي الفرنسية.

اسرائيل– مصر– الاتحاد الاوروبي

وفي 15 يونيو 2022، وقعت إسرائيل ومصر والاتحاد الأوروبي اتفاقية تسمح بتصدير الغاز الطبيعي الإسرائيلي المسال في محطات المعالجة المصرية إلى أوروبا. تستورد مصر حاليًا الغاز الطبيعي الإسرائيلي (بكمية 85 مليار متر مكعب على مدى 15 عامًا) وستقوم بتسييل الغاز الإسرائيلي في محطتي الغاز الطبيعي المسال في دمياط وإدكو لإعادة تصديره إلى أوروبا (في عام 2021 صدرت إسرائيل 5 مليارات متر مكعب إلى مصر). ويشكل الافتقار إلى القدرة على النقل والتجهيز تحديا كبيرا أمام إسرائيل ومصر في التحول إلى موردين مهمين لأوروبا. ولا يوجد سوى خطي أنابيب قادرين على نقل الغاز الإسرائيلي إلى مصر، وتعمل منشآت الغاز الطبيعي المسال في مصر بأقصى طاقتها لتلبية الطلب الأجنبي. وبحسب ما ورد تعمل الشركات المسؤولة عن صادرات الغاز الطبيعي الإسرائيلي على زيادة الصادرات إلى مصر إلى 8 مليار متر مكعب سنويًا بحلول نهاية عام 2023، وتخطط لبناء خط أنابيب بري جديد إلى مصر بسعة 6–8 مليار متر مكعب سنويًا. وافقت الشركات نفسها على الاستثمار في مشروع يمكن أن يوسع الإنتاج والصادرات بشكل أكبر في السنوات المقبلة، بما في ذلك عبر محطة عائمة للغاز الطبيعي المسال قبالة ساحل إسرائيل بطاقة سنوية تبلغ 6.5 مليار متر مكعب.

معالجة انعدام الأمن الغذائي

الآثار العالمية للحرب بين روسيا وأوكرانيا وردود أفعالها

كانت روسيا وأوكرانيا على التوالي المرتبتين الأولى والسادسة من بين أكبر مصدري القمح في جميع أنحاء العالم في عام 2021؛ وتعتمد العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل كبير على كلا البلدين في وارداتها من القمح والزيوت النباتية، على الرغم من أن حصة الواردات في إجمالي العرض تختلف بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أدى انخفاض صادرات السلع الغذائية بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022 إلى انخفاض إمدادات بعض السلع في الأسواق الدولية وأدى إلى زيادات كبيرة مؤقتة في أسعار السلع الأساسية والمنتجات المشتقة منها. كما ساهم ارتفاع أسعار الطاقة (التي نوقشت أعلاه) والمنافسة على انخفاض الإمدادات في ارتفاع الأسعار. أفاد البنك الدولي في أبريل/نيسان 2023 أن "الأسعار العالمية للسلع الزراعية – مثل القمح والذرة والزيوت النباتية – قد انخفضت منذ ذروتها في منتصف عام 2022".

على وجه الخصوص، عانى القطاع الزراعي في أوكرانيا من الحرب. ولعدة أشهر، منعت القوات الروسية أوكرانيا من تصدير الحبوب من خلال محاصرة طرق الشحن البحري في أوكرانيا. كما دمرت القوات الروسية الأراضي الزراعية والمنشآت الزراعية والموانئ الأوكرانية أو زرعت فيها الألغام أو احتلتها، وصادرت المنتجات والمعدات الزراعية الأوكرانية ونهبت و/أو باعت بشكل غير قانوني. لتسهيل الصادرات الزراعية الأوكرانية، وافق الاتحاد الأوروبي على تحرير مؤقت للتجارة مع أوكرانيا وأنشأ ممرات برية للصادرات الزراعية الأوكرانية تعرف باسم ممرات التضامن بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا.

وأدى الضغط الدولي إلى جهود ناجحة في يوليو/تموز 2022 لاستعادة الصادرات الزراعية الأوكرانية البحرية في ترتيب يعرف باسم مبادرة حبوب البحر الأسود (BSGI)، بتيسير من الأمم المتحدة وتركيا. وتوفر المبادرة "ملاحة آمنة" للتصدير البحري للحبوب الأوكرانية والمواد الغذائية والأسمدة ذات الصلة. وقام الطرفان بتمديد الاتفاقية مرتين، آخرها في 18 مارس 2023؛ التمديدات رسميًا لمدة 120 يومًا. في مارس/آذار 2023، قالت السلطات الروسية إنها لن توافق إلا على تمديد لمدة 60 يومًا فقط، لكن

في منتصف مايو/أيار، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أن روسيا وافقت على "مواصلة مشاركتها... لمدة 60 يومًا أخرى".

ونتيجة لمبادرة BSGI، استأنفت ثلاثة موانئ بحرية أوكرانية عمليات التصدير الزراعية. ظلت الصادرات الزراعية الأوكرانية في ارتفاع منذ بدء مبادرة BSGI، على الرغم من أنها لا تزال أقل من مستويات ما قبل الحرب. وقد ذكر المسؤولون الأوكرانيون أن السلطات الروسية تسعى في كثير من الأحيان إلى إبطاء عمليات التفتيش؛ وفي مايو 2023، أشار المسؤولون الأمريكيون والأوكرانيون إلى أن السلطات الروسية كانت تعرقل العبور إلى أكبر الموانئ الثلاثة المدرجة في BSGI. وبموجب مبادرة BSGI، تم إرسال الشحنات الزراعية الأوكرانية (الذرة والقمح وغيرها من المنتجات) إلى معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصة مصر وإسرائيل وتونس وليبيا واليمن والجزائر والمملكة العربية السعودية. قد تدعم الشحنات إلى تركيا التجارة المستقبلية في سوريا والعراق.

بشكل منفصل، زعمت الحكومة الروسية وجود تعقيدات في التصدير العالمي للمنتجات الزراعية الروسية (بما في ذلك الأسمدة) بسبب الصعوبات في الشحن والخدمات اللوجستية والمعاملات المالية التي نشأت مع توسيع العقوبات الدولية ضد روسيا في عام 2022. وردا على ذلك، أكد المسؤولون الغربيون أن العقوبات الأمريكية والأوروبية تسمح صراحةً بالمعاملات المتعلقة بتصدير السلع الزراعية الروسية، بما في ذلك الحبوب والأسمدة. بالإضافة إلى ذلك، أبرمت روسيا والأمانة العامة للأمم المتحدة مذكرة تفاهم رافقت مبادرة حبوب البحر الأسود لتسهيل "الوصول دون عوائق إلى العالمية أسواق المواد الغذائية والأسمدة ... مصدرها الاتحاد الروسي.

التداعيات الإقليمية والتأثيرات المحددة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معرضة لاضطرابات الأمن الغذائي الناجمة عن الحرب بين روسيا وأوكرانيا لعدة أسباب. وبشكل عام، تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين أكبر المناطق المستوردة للأغذية في العالم، حيث يأتي أكثر من 50% من غذائها من الواردات. ووفقاً لبرنامج الأغذية

العالمي التابع للأمم المتحدة، يساهم النمو السكاني المرتفع، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، وندرة الموارد في الاعتماد على الواردات؛ وتشير وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي أيضًا إلى أن الفوارق الكبيرة في الدخل، وتغيرات أسعار السلع الأساسية، وانخفاض قيمة العملة تؤدي إلى تفاقم ضعف شرائح سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

تشكل الحرب الروسية الأوكرانية "تحدياً خطيراً في جانب العرض للدول العربية" بسبب الاضطرابات المباشرة في سلاسل التوريد للسلع والمدخلات الزراعية، ولكنها تفرض أيضاً تكاليف ثانوية. في فبراير/شباط 2023، أفاد برنامج الأغذية العالمي أن "الآثار المتوالية للصراع في أوكرانيا، إلى جانب آثار النزاعات المسلحة الطويلة الأمد الأخرى، والركود الاقتصادي، وانخفاض قيمة العملة، وتضخم الغذاء، تؤدي إلى مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء المنطقة. ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، يعاني 53 مليون شخص حاليا من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء المنطقة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 50 %منذ عام 2020. وتفيد وكالات الأمم المتحدة أيضًا أنه خلال عام 2022، "وصلت أسعار المواد الغذائية والطاقة والأسمدة إلى مستويات قياسية مما أدى إلى زيادة فواتير الواردات ووضع المزيد من الضغوط على الاحتياطيات الدولية لمعظم الدول العربية المستوردة للغذاء، وبالتالي على أسعار صرف عملاتها". في أبريل/نيسان 2023، أفاد البنك الدولي أن "متوسط التضخم السنوي في أسعار الغذاء بين مارس/آذار وديسمبر/كانون الأول 2022 بلغ 29% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". قد تختلف التأثيرات المستقبلية للحرب على انعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اعتمادًا على الثروة النسبية للبلدان والظروف الاجتماعية والأمنية الأساسية. قد تؤثر عوامل الإنتاج المحلي (مثل الطقس والري والأسمدة)، وظروف السوق (مثل الأسعار وتوافر البدائل)، والموارد المالية، والظروف الاجتماعية والسياسية والأمنية على الأمن الغذائي في كل دولة على حدة.

قبل عام 2022، اعتمدت العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل كبير على أوكرانيا وروسيا في وارداتها من القمح والزيوت النباتية، مع تباين حصة الواردات في إجمالي العرض بين دول المنطقة. كانت مصر واليمن والمغرب وتونس ولبنان وليبيا وإسرائيل أكبر مستوردي القمح من روسيا

وأوكرانيا من حيث الحجم في المنطقة التي سبقت الحرب الروسية الأوكرانية. وبشكل عام، قدرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في فبراير/شباط 2023 أن "متوسط اعتماد المنطقة على واردات القمح على روسيا وأوكرانيا يبلغ "حوالي 45%".

اليمن وسوريا

ويواجه السكان في اليمن وسوريا، وهما من أفقر البلدان وأكثرها تضررا من الصراع، انعدام الأمن الغذائي الشديد، وفي بعض المناطق، ارتفاع أسعار الوقود والغذاء. وفقًا لبرنامج الأغذية العالمي، اعتبارًا من نهاية عام 2022، كان ما يقدر بنحو 17 مليون شخص في اليمن يعانون من انعدام الأمن الغذائي، منهم 6.1 مليون يواجهون ظروفًا طارئة. اعتبارًا من منتصف عام 2022، كان 3.5 مليون يمني يعانون من سوء التغذية الحاد. يستورد اليمن أكثر من 50% من إجمالي إمداداته من القمح من منطقة البحر الأسود، بما في ذلك إعادة تصدير الدقيق من دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

واعتبارًا من عام 2022، استوردت سوريا ثلثي إمداداتها من الغذاء والنفط، واستوردت معظم القمح من روسيا. وفقًا لتقارير الرقابة الحكومية الأمريكية، اعتبارًا من نهاية عام 2022، نظرت وزارة الخارجية إلى الاقتصاد في سوريا على أنه "في أسوأ حالاته" منذ عام 2011، "مع وصول الاحتياجات الإنسانية إلى أعلى مستوى شوهد حتى الآن". قيم مسؤولو وزارة الخارجية في مارس/آذار 2023 أن "الوضع الاقتصادي في شمال شرق سوريا لا يزال صعباً مع التقلبات المرتفعة في أسعار السلع الأساسية، واستمرار انخفاض قيمة الليرة السورية، وانخفاض الإنتاج الزراعي بسبب ظروف الجفاف، وتداعيات زلازل فبراير/شباط 2023 في سوريا". شمال غرب سوريا." في مارس/آذار 2023، أفادت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الخارجية أن هذه العوامل، إلى جانب "الغزو الروسي لأوكرانيا وما نتج عنه من أزمة عالمية في إمدادات الغذاء والأسمدة" قد زادت الحاجة إلى الاستقرار والمساعدة الإنسانية في سوريا منذ عام 2021. أفاد برنامج الأغذية العالمي في فبراير/شباط 2023 أن أزمة الوقود في سوريا "تشل كافة مناحي الحياة، وتدفع أسعار المواد الغذائية إلى مستويات لا يمكن الوصول إليها". في مارس/آذار 2023، قدر برنامج الأغذية العالمي أن "حوالي 12.1 مليون شخص، أي أكثر من 50% من السكان، يعانون من انعدام

الأمن الغذائي وأن 2.9 مليون آخرين معرضون لخطر الانزلاق إلى الجوع".

مصر

تعتبر مصر أكبر مستورد للقمح في العالم من حيث الحجم، اتخذت الحكومة خطوات لخفض صادرات القمح وإيجاد مصادر جديدة للتعويض عن فقدان واردات القمح من روسيا وأوكرانيا. وحظرت الحكومة تصدير القمح والدقيق لمدة ستة أشهر من منتصف مارس/آذار إلى منتصف سبتمبر/أيلول 2022، ووافقت الهيئة العامة للسلع التموينية في مصر على دول منشأ إضافية لوارداتها من القمح.

يكلف دعم المواد الغذائية في مصر ما يقدر بنحو 4 إلى 5 مليارات دولار سنويًا، مع بقاء سعر الخبز المدعوم دون تغيير منذ أواخر السبعينيات، عندما أدت التغييرات المقترحة على الدعم إلى أعمال شغب. ومن الممكن أن يؤدي خفض دعم الخبز إلى احتجاجات ويشكل تحديًا للرئيس السيسي. وفرضت الحكومة ضوابط على أسعار الخبز غير المدعوم.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2022، وافقت مصر على اتفاقية إقراض بقيمة 500 مليون دولار مع البنك الدولي لتمويل تحسينات سلسلة توريد القمح المحلية وزيادة القدرة المحلية على تخزين الحبوب. وتحركت السلطات المصرية أيضًا لتحفيز إنتاج القمح المحلي، ورفع أسعار الشراء الحكومية في عام 2023.

وفي فبراير 2023، قدمت مصر طلبًا للانسحاب من اتفاقية تجارة الحبوب (GTC)، التي وقعتها عام 1995 كوسيلة لتعزيز تجارة الحبوب وشفافية السوق. وزعم معلقون مصريون أن مصر انسحبت من المعاهدة الدولية بسبب عدم فعاليتها في السيطرة على أسعار الحبوب العالمية وقدرة مصر على تأمين إمدادات الحبوب من شركاء مثل روسيا والهند. وأشار تقرير آخر إلى أن مصر مدينة للمجلس الدولي للحبوب، الذي يدير المعاهدة، برسوم العضوية.

تونس

وكانت تونس معرضة بشكل خاص لتأثيرات مضاعفة على أسعار المواد الغذائية وإمداداتها. وتعتمد تونس بشكل عام على الواردات في نحو ثلثي استهلاكها من القمح والشعير. إن تكلفة الخبز والمواد الغذائية الأساسية الأخرى، التي تدعمها الحكومة، حساسة من الناحية السياسية: تونس لديها تاريخ من أعمال

الشغب المتعلقة بالخبز والتي أثارت عدم استقرار سياسي أوسع نطاقا. قبل عام 2022، كانت أوكرانيا المصدر الأول لتونس لواردات القمح (48%)، بينما قدمت روسيا 8% أخرى؛ واعتبارًا من أوائل عام 2023، تحولت تونس إلى استيراد القمح بشكل أساسي من الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأسود. وقدرت وزارة الزراعة الأمريكية اعتبارًا من أبريل 2023 أن "عدم كفاية هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة" من المرجح أن يؤدي إلى انخفاض المحاصيل عن المتوسط في تونس، على الرغم من الجهود المبذولة لتوسيع الزراعة والري. ألقى الرئيس قيس سعيد، الذي دحر الديمقراطية الوليدة في تونس وأعاد تشكيل مؤسساتها السياسية منذ عام 2021، باللوم على المضاربين في نقص الغذاء واتهم المعارضين السياسيين بـ تجويع الشعب.

لبنان

شهد لبنان، وهو بلد سابق من الشريحة العليا للدخل المتوسط، انخفاضًا حادًا في دخل الفرد ونوعية الحياة منذ عام 2019 وسط أزمة اقتصادية حادة. وفي مارس/آذار 2022، أفاد البنك الدولي أن لبنان استورد أكثر من 90% من حبوبه من أوكرانيا وروسيا ولم يكن لديه سوى حوالي شهر من احتياطي الحبوب في ذلك الوقت. ويكافح لبنان لاستبدال الواردات الأوكرانية بسبب عوامل ناجمة عن الأزمة الاقتصادية المستمرة في البلاد. أدى نقص الخبز في عام 2022 إلى تفاقم التوترات الاجتماعية بين المواطنين اللبنانيين والعدد الكبير من اللاجئين السوريين في البلاد، مما دفع بعض المناطق في لبنان إلى إصدار حظر تجول للسوريين و/أو مطالبة المخابز بإعطاء الأولوية للعملاء اللبنانيين.

أعاد البنك الدولي تصنيف لبنان كدولة ذات دخل متوسط منخفض في يوليو/تموز 2022. وقدرت الأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2021 أن ما يقرب من ثلاثة أرباع سكان لبنان كانوا يعيشون في ذلك الوقت في فقر، مع تفاقم الظروف منذ ذلك الحين. تمت الموافقة على قرض طارئ من البنك الدولي بقيمة 150 مليون دولار لاستيراد القمح إلى لبنان في مايو/أيار 2022، مع وصول الشحنة الأولى في فبراير/شباط 2023. وفي مارس/آذار 2023، أفاد برنامج الأغذية العالمي أن "الظروف المعيشية الأساسية في تدهور مستمر"، وأشار إلى أنه في سبتمبر/أيلول 2022، وتوقع التقييم أن 1.46 مليون لبناني و800

ألف لاجئ سوري – 42% من إجمالي السكان – سيواجهون مستويات أزمة أو طوارئ من انعدام الأمن الغذائي بحلول أبريل 2023 "بسبب الأزمة الاقتصادية المتفاقمة وزيادة أسعار المواد الغذائية".

إسرائيل

إسرائيل دولة ذات دخل مرتفع في المنطقة. بالنسبة للعام التسويقي لإسرائيل 2022–2023، تلقت 26% من وارداتها من الحبوب والأعلاف من حوض البحر الأسود (معظمها روسيا وأوكرانيا)، وهو رقم أقل بنسبة 30% عما كان عليه في العام التسويقي 2021–2022. وفقًا لوزارة الزراعة الامركية، "نقص الإمدادات والتوتر السياسي في روسيا وأوكرانيا دفع المستوردين الإسرائيليين إلى الحصول على الحبوب والأعلاف من أماكن أخرى".

المساعدات الغذائية الأمريكية

قدمت الحكومة الأمريكية أنواعًا مختلفة من المساعدات الغذائية بهدف مكافحة انعدام الأمن الحاد وبناء القدرة على الصمود في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ الغزو الروسي المتجدد لأوكرانيا في فبراير/شباط 2022. وفي يوليو/تموز 2022، أخطرت إدارة بايدن الكونجرس بالالتزام المخطط له بقيمة 79 مليون دولار في السنة المالية 2022. أموال صندوق الدعم الاقتصادي التكميلية الطارئة (ESF) التي أتاحها قانون الاعتمادات التكميلية الإضافية لأوكرانيا لعام 2022 (القانون 117–128) لقطاع الزراعة والمساعدة التغذوية في مصر والعراق ولبنان والمغرب وسوريا واليمن.

وقد أشارت الإدارة أيضاً إلى الضغوط التي خلقتها الحرب الروسية الأوكرانية في إعلاناتها عن المساعدات الغذائية الطارئة لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تلقى اليمن مساعدات غذائية طارئة إضافية في عام 2022 كجزء من سحب الإدارة لصندوق بيل إيمرسون الإنساني. وفي سبتمبر/أيلول 2022، أعلن المسؤولون الأمريكيون عن مساعدات غذائية تزيد عن 756 مليون دولار من خلال برنامج الغذاء العالمي لسوريا، قائلين: "إن حرب بوتين ضد أوكرانيا أدت إلى تفاقم أزمة الجوع مع ارتفاع أسعار الغذاء والوقود والأسمدة". في أبريل 2023، أعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وحكومة أوكرانيا عن وصول 30

ألف طن متري من القمح الأوكراني إلى اليمن كجزء من شحنة BSGI بتمويل من الولايات المتحدة وفرنسا وإسبانيا.

التوقعات والخيارات الممكنة للكونغرس

إن الغزو الروسي لأوكرانيا، ومسار الحرب الروسية الأوكرانية، وتأثيراتها على الأسواق العالمية لها آثار سياسية عديدة على الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن المرجح أن يستمر التباين في مدى استعداد حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتنسيق قراراتها الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية مع صناع القرار في الولايات المتحدة. حتى الآن، من غير الواضح ما إذا كان الأداء العسكري الروسي والنكسات التي تعرضت لها روسيا تقوض جاذبيتها كشريك أمني محتمل لحكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويبدو أن روسيا تسعى إلى مواجهة آثار العقوبات على اقتصادها وقطاعها الأمني من خلال مضاعفة محاولاتها للبحث عن شراكات مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعد الشراكة الدفاعية الأعمق بين روسيا وإيران أحد الأمثلة البارزة على هذا الاتجاه، إلى جانب التنسيق المستمر بشأن قرارات إنتاج النفط بين روسيا وأعضاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أوبك+.

إن المدى الذي يعطيه صناع السياسة الأمريكيون الأولوية للتنسيق الدبلوماسي مع حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تجاه روسيا على حساب أهداف سياسية أخرى قد يكون له آثار طويلة المدى على تصورات الولايات المتحدة في المنطقة بشأن قضايا أخرى، بما في ذلك حقوق الإنسان، ويواصل المسؤولون الأمريكيون مراقبة المبادرات الأمنية الروسية في المنطقة والرد عليها.

إن التدقيق الأمريكي المكثف في علاقات حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع روسيا والمعاملات التي تجريها الكيانات الموجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع روسيا والكيانات الروسية يمكن أن يؤثر على علاقات الولايات المتحدة في جميع أنحاء المنطقة. وفي فبراير 2023، قال نائب وزير الخزانة الأمريكي والي أديميو.

"لقد شهدنا أنماطاً مثيرة للقلق في العديد من البلدان، بما في ذلك العديد من الدول المجاورة لروسيا، حيث عمل الكرملين على تعميق علاقاته المالية وتدفقاته التجارية مع إغلاق الأسواق الأخرى. نحن نقدم معلومات استخباراتية ومعلومات قابلة للتنفيذ لتمكين البلدان من القضاء على التهرب من العقوبات في ولاياتها القضائية. وإذا فشلوا في القيام بذلك، فإننا وشركاؤنا على استعداد لاستخدام الأدوات الاقتصادية المختلفة المتاحة لنا للتصرف بمفردنا. ويتعامل المسؤولون من الولايات المتحدة وحكومات شركائنا في التحالف أيضًا مع الشركات والبنوك في هذه الولايات القضائية لإخبارهم مباشرة أنهم إذا لم ينفذوا عقوباتنا وضوابط التصدير، فسوف نمنعهم من الوصول إلى أسواقنا وأنظمتنا المالية".

وبدلاً من ذلك، قد تكون هناك أيضًا فرص للولايات المتحدة للبناء على التعاون مع حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بالحرب الروسية الأوكرانية لتحقيق تقدم في قضايا إقليمية أو عالمية أخرى. إن اتخاذ إجراءات أكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتنفيذ العقوبات ضد الكيانات الروسية النشطة في أوكرانيا، مثل مجموعة فاغنر، يمكن أن يحد من وصول تلك الكيانات وقدراتها في المجالات ذات الاهتمام المشترك للولايات المتحدة وشركاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل ليبيا والسودان. ومن شأن الآليات المشتركة التي تم تطويرها لتسهيل توفير السلع العسكرية والمدنية أو الإمدادات الإنسانية من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أوكرانيا أن تعزز إمكانات التعاون المماثل في حالات أخرى. من المفترض أن الشراكات والبرامج الأمريكية وحلفائها، التي تهدف إلى تعزيز مرونة القطاعات الزراعية وسلاسل الإمدادات الغذائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يمكن أن تفيد المنطقة على المدى الطويل.

قد تظل التداعيات الأكثر عملية وفورية للحرب الروسية الأوكرانية على أولويات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الآثار المجتمعية لتغيرات أسواق الطاقة والسلع الغذائية وسط ظروف اقتصادية ومالية صعبة في البلدان الرئيسية. وحتى إبريل/نيسان 2023، كانت حكومات البلدان المصدرة للطاقة مدعومة بارتفاع عائدات النفط وزيادة الطلب على الغاز الطبيعي غير الروسي، ولكن تم

توجيه المكاسب غير المتوقعة المرتبطة بها نحو المبادرات المحلية ودعم الشركاء الإقليميين. ويمكن أن تؤدي الاضطرابات الإضافية في أسواق السلع والطاقة المرتبطة بالحرب أو غيرها من الصدمات الاقتصادية إلى تحدي حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ذات القدرة المالية المحدودة والموارد المحلية و/أو توليد الاضطرابات. إذا ظهرت حالة عدم استقرار أو مواجهات جديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد يعطي شركاء الولايات المتحدة في المنطقة الأولوية للحد من المخاطر التي يتعرضون لها عندما يفكرون في طلبات الولايات المتحدة للتعاون فيما يتعلق بالحرب الروسية الأوكرانية أو قضايا أخرى.

الخيارات التشريعية والرقابية للكونجرس

قد ينظر الكونجرس في عدد من الخيارات التشريعية والرقابية ردًا على آثار الحرب الروسية الأوكرانية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشمل هذه:

- قد يدرس الكونجرس تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي على مستوى العالم ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وينظر في كيفية معايرة استجابات الولايات المتحدة الدبلوماسية والمالية والعسكرية القائمة على المساعدة للحرب، وما إذا كان من الممكن معايرة هذه الاستجابات للحد من آثار الأمن الغذائي. قد يوفر النظر في المساعدات الخارجية والدفاع والزراعة وغيرها من المخصصات وإجراءات الترخيص للسنة المالية 2024 فرصًا للأعضاء لتشكيل الموارد والسلطات المستقبلية المتاحة للسلطة التنفيذية، فضلاً عن طلب تقديم المعلومات إلى الكونجرس.
- يجوز للكونغرس إجراء رقابة منتظمة على مشاركة الإدارة مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجهود المساعدة الأمريكية، بما في ذلك من خلال مراقبة كيفية تخصيص السلطة التنفيذية للمساعدات الغذائية التي يخصصها الكونجرس، وتقييم ما إذا كانت هذه الأنشطة كافية لتلبية الاحتياجات الحالية وتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

- قد يدرس الكونجرس ما إذا كانت آليات الرقابة التي تم تطويرها لتمكين المساعدات الخارجية والأمنية الأمريكية لشركاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن أن تساعد في تطوير أدوات الرقابة للمساعدة الأمريكية لأوكرانيا والشركاء الآخرين المتأثرين بالحرب الروسية الأوكرانية، و كيف يمكن ذلك.
- قد يقوم الكونغرس بمراجعة المساعدات الأمنية ومبيعات الأسلحة المقترحة لشركاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء دعم الشركاء لسياسة الولايات المتحدة تجاه الحرب الروسية الأوكرانية واحتمال تراجع جاذبية روسيا لدول المنطقة كشريك أمني.
- قد يقوم الكونغرس بمراجعة المساعدات الأمنية ومبيعات الأسلحة المقترحة لشركاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء دعم الشركاء لسياسة الولايات المتحدة تجاه الحرب الروسية الأوكرانية واحتمال تراجع جاذبية روسيا لدول المنطقة كشريك أمني.
- وقد يستكشف الكونجرس الخيارات التشريعية للتعامل مع الشركاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغيرهم للمساعدة في تشجيع التوسع في مصادر الطاقة غير الروسية.
- قد يقوم الكونجرس بإشراك مسؤولي السلطة التنفيذية حول كيفية ضمان قيام الشركاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتطبيق العقوبات الأمريكية والمتعددة الأطراف على روسيا والامتثال لها بشكل استباقي.
- قد ينظر الكونجرس فيما إذا كانت الاعتمادات والتفويضات المنتظمة للمساعدات الأمريكية الدائمة قد تؤدي إلى بناء قدرة أكبر على الصمود في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصة بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض التي تواجه انعدام الأمن الغذائي والضغوط المالية التي تفاقمت بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، أو كيف يمكن ذلك.

المصدر: chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://sgp.fas.org/crs/mideast/R47160.pdf